مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

المرصد الوطني الجزائري للمجتمع المدني ودوره في تفعيل الديموقراطية التشاركية بالإدارة المحلية

The Algerian National Observatory of Civil Society and its role in activating participatory democracy in local administration.

السعيد جقيدل[1]*، سليمان شلباك[2]،

[1] مركز البحث في العوم الإسلامية و الحضارة بالأغواط ، (الجزائر)، s.djekidel@crsic.dz

[2] مركز البحث في العوم الإسلامية و الحضارة بالأغواط ،(الجزائر)، s.chelbak@crsic.dz

تاريخ ارسال المقال: 2023/03/20	تاريخ القبول: 2023/05/01	تاريخ النشر: 2023/06/01

*المؤلف المرسل

الملخص:

في هذه المداخلة نحاول التعريف بالمشروع المجتمعي للجزائر الجديدة الذي يهدف لتعزيز مساهمة المجتمع المدني في الحكم الراشد، بإعتباره حلقة وصل بين المجتمع والدولة من خلال السياسة الوطنية الجديدة للدولة الجزائرية والتوجه السياسي للسلطة الحاكمة في البلاد ، بإعتمادها على آليات عملية تسمح لمؤسسات المجتمع المدني ومختلف فعالياته، بالمشاركة الفعّالة في العمل الجمعوي في إطاره المنظم والقانوني من خلال دعم الخدمات التي يمكن أن يقدمها المرصد الوطني الجزائري للمجتمع المدني والأدوار التي يمكن أن يقوم بها ، مما يؤهله لأن يكون شريكا فعالا يعتمد عليه في ممارسة الديمقرطية التشاركية مع مختلف الإدارات المحلية والوطنية ، وبذلك يساهم في التحولات الكبيرة التي تعرفها الجزائر في الشأن التنموي المحلي و الجهوي أو الوطني أو الدولي .

الكلمات المفتاحية: الإدارة المحلية ؛ المجتمع المدني ؛ الديموقراطية التشاركية ؛ المرصد الوطني الجزائري للمجتمع المدني؛ الديموقراطية التشاركية بالإدارة المحلية.

Abstract :

In this intervention, we try to introduce the societal project of the new Algeria, which aims to enhance the contribution of civil society to good governance, as a link between society and the state through the new national policy of the Algerian state and the political orientation of the ruling authority in the country, relying on practical mechanisms that allow civil society institutions and its various actors, to participate effectively in associative work within its organized and legal framework.

By supporting the services that the Algerian National Observatory can provide to civil society and the roles it can play, which qualifies it to be an effective and reliable partner in the practice of participatory democracy with various local and national administrations, thus contributing to the great transformations that Algeria is witnessing in local, regional, national or international development affairs.

Keywords: civil society؛ good governance؛ local administration؛ Algerian National Observatory of Civil Society؛ participatory democracy in local administration.؛

مقدّمة:

السياسة الوطنية الجديدة للدولة الجزائرية تهدف لتعزيز مساهمة المجتمع المدني في الحكم الراشد من خلال إستحداث آليات عملية تسمح لمختلف جمعيات المجتمع المدني بقيامها بالدور الذي أنشئت من أجله والمتمثل بتوفير الظروف الملائمة للديموقراطية التشاركية بمشاركة المواطنين في العمل الجمعوي في إطاره المنظم والقانوني ، فالمشروع المجتمعي للجزائر الجديدة يهدف إلي تعميق الحوار والمشاركة الفعّالة لمؤسسات المجتمع المدني لما له من دورا مهما للمساهمة في ترشيد وحوكمة العملية الإدارية و شريكا فعّالا في العملية الإدارية مع مؤسسات الجماعات المحلية من خلال دعم الخدمات التي يمكن أن تقدمها والأدوار التي يمكن أن تلعبها في الشأن التنموي المحلي أو الجهوي بإعتبار أن المجتمع المدني حلقة وصل بين المجتمع والدولة ، بحيث أن دور المجتمع المدني في الجزائر الجديدة أصبح بارزا وهاما لتحقيق التنمية المحلية في مختلف المجالات ، فالتغيير الذي حدث في السنوات الأخيرة بشكل متواصل والذي ظهرت مؤشراته وتبعاته في مجموعة من المطالب والتي تمثلت في المطالبة بالمشاركة السياسية لمختلف فيئات المجتمع في الحياة السياسية العامة للبلاد ، وتحسين نوعية الحياة للمواطن، ساهم في نقل العديد من الأدوار للقطاع التطوعي الذي يعرف بمؤسسات المجتمع المدني الذي أضحى شريكا أساسيا و دائما في حلقة التنمية المحلية بالمشاركة مع الهيئات المنتخبة والمعينة التي تعمل علي تقديم العديد من الخدمات للمواطن وتسير وإدارة مصالحه العامة .

المبحث الأول: تحديد المفاهيم

من خلال المبحث الأول الذي عنوانه تحديد المفاهيم نحاول فيه توضيح بعض المفاهيم التي تدخل ضمن مانتناوله في هذا الموضوع .

المطلب الأول: مفهوم الإدارة المحلية :

الإدارة هي الطريقة التي تمارس السلطة بواسطتها إدارة الموارد الإجتماعية والإقتصادية للبلد، من أجل التنمية ويجب أن تشمل إلتزام الحكومات للمساءلة أمام الشفافية والإمتثال للقوانين والأنظمة والسياسات التي تشجع المشاركة الشعبية في صنع القرار ، و" الإدرة بمفهومها الواسع هي تنظيم وتوجيه وتنسيق ورقابة، أما الإدارة المحلية هي عبارة عن جمع بشري في منظمة معينة لتحقيق هدف معين فالرقابة والإشراف والتعاون من الضروريات الموجودة في نظام للإدارة المحلية ومقوماتها"[1]، و هناك من يعتبر أن "الإدارة المحلية هي أسلوب من أساليب التنظيم الإداري، يراد به توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية في الدولة وبين الهيئات الإدارية المتخصصة، على أساس إقليمي لقياس ما يعهد به إليها تحت رقابة السلطة، بمعني أن الإدارة المحلية أسلوب من أساليب التنظيم الإداري الذي يرتبط بتقسيم الوظيفة الإدارية المحددة من طرف الحكومة المركزية بين مختلف الوحدات الإدارية على المستوى المحلي التي تتمتع بالشخصية المستقلة وتخضع لرقابة السلطة المركزية"[2]، وبالتالي تعتبر الإدارة المحلية أسلوب في اللامركزية الإدارية تقوم بموجبه الحكومة المركزية بتفويض جزء من صلاحياتها إلى السلطات المحلية في المناطق والولايات المختلف "كأسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة، تقوم على فكرة توزيع النشاطات والواجبات

بين الأجهزة المركزية والمحلية، وذلك لغرض أن تتفرغ الأولى لرسم السياسة العامة للدولة، إضافة إلى إدارة المرافق القومية في البلاد، وأن تتمكن الأجهزة المحلية من تسيير مرافقها بكفاءة، وتحقيق أغراضها المشروعة"، ومما يميز هذا التعريف أنه يبين أهمية ودور الإدارة المحلية في إدارة المرافق العامة المحلية داخل مجتمعها[3] ، أما موسوعة الحكم المحلي الصادرة عن المنظمة العربية للعلوم الإدارية، فتعتبرها" أسلوب إداري بمقتضاه يقسم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي، يشرف على إدارة كل وحدة منها هيئة تمثل الإدارة العامة لأهلها، على أن تستقل هذه الهيئات بموارد مالية ذاتية، وترتبط بالحكومة المركزية بعلاقات يحددها القانون"[4] والإعتماد على الإدارة المحلية يهدف لتحقيق مايلي :

- من أجل ضمان المنفعة العامة في خدمة المواطنين .
- تأكيد الوحدة السياسية والإدارية للدولة بإعتبار أن الإدارة المحلية ما هي إلا نظام فرعي من النظام العام للدولة وأجهزتها.
- التأكيد على أن الإدارة المحلية تعمل وفق القوانين والأنظمة التي تصدرها الحكومة المركزية، إضافة إلى أن قرارات المجالس المحلية تكون موافقة ومطابقة لهذه القوانين والأنظمة، وذلك حماية للجميع، الحكومة المركزية والإدارة المحلية والمواطنين .
- التأكيد على أن الإدارة المحلية تقوم بواجباتها ووظائفها في نطاق الحد الأدنى المطلوب وبدرجة من الكفاءة والفاعلية، وذلك من خلال إطلاع الحكومة المركزية على موازنة الإدارة المحلية التي تعتبر مؤشرا أساسيا من مؤشرات أدائها العام.
- ضمان حسن سير الخدمات المحلية وقيام الإدارة المحلية بتأديتها بكفاءة وفاعلية، ووضع معيار لنوع ومستوى الخدمات المطلوب تقديمها للسكان وبتعاون وثيق بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية، بما يكفل لهما إكتشاف المشاكل وتعديلها للأحسن.[5]

المطلب الثاني: المجتمع المدني

المجتمع المدني يعتبر من أهم ركائز المساهمة في ترشيد العملية التنموية بإعتباره حلقة وصل بين المجتمع والدولة. لذلك كان لابد من فسح المجال أمام الجمعيات لتصبح شريكا فعّالا في العملية التنموية من خلال دعم الخدمات التي يمكن أن تقدمها والأدوار التي يمكن أن تلعبها في الشأن التنموي المحلي أو الجهوي، فالمجتمع المدني هو مجموعة من المؤسسات والهيئات السياسية والإجتماعية والثقافية والتطوعية التي تمثل مصالح القوى والجماعات في المجتمع، والتي يفترض أن تعمل بنوع من الإستقلالية عن سلطة الدولة، وأن تشكل واقعا سياسيا وثقافيا وإجتماعيا وإقتصاديا قد يكون موازيا لسلطة الدولة لضمان عدم تحولها إلى الإستبداد ومن أبرز المؤسسات التي تنشط في المجتمعات المدنية الأحزاب السياسية والنقابات إلا أن أهم مكون للمجتمع المدني هو الجمعيات والإتحادات فالجمعية أو الرابطة تعد هي الأخرى من أهم تشكيلات المجتمع المدني، "والجمعية هي تعبير سياسي إجتماعي يطلق عامة على تجمع عدة أشخاص للدفاع عن مصالحهم المشتركة، أو تحقيق فكرة مشتركة ضمن حدود معينة وواضحة، وهي تتنوعمن حيث أنشطتها بين الجمعيات المهنية، الخيرية والإنسانية، وهناك جمعيات تخدم فئات

وشرائح معينة مثل الأطفال الشباب، كبار السن، المعوقين،كما أن هناك جمعيات تتوجه بأهدافها وبأنشطتها إلى المجتمع ككل وأخرى تقتصر أنشطتها على المجتمعات المحلية الموجودة فيها، وتلعب الجمعيات دورا رياديا في نشأة المجتمع المدني، حتى أن البعض يطلق عليها تسمية" جمعيات النفع العام"، وهي أكثر أشكال المجتمع المدني إنتشارا، حيث أنها تعنى بتنفيذ الخطط والبرامج الإجتماعية، وحماية أموال الجماعة والدفاع عن حقوقهم وحرياتهم.فهذه المنظمات تؤدي دورا مهما في تعزيز دور المجتمع وتعزيز عملية التحول الديمقراطي للدولة "، [6]،كما يعرف المجتمع المدني على أنه عبارة عن مجال من التفاعلات الإجتماعية والعلاقات بين الدولة ومؤسساتها، وبالخصوص الإقتصادية منها، يتألف من مجالات تابعة وأهمها الجمعيات غير الحكومية خاصة الجمعيات التطوعية ومجال الحركات الإجتماعية، وإشكال العلاقات الإدارية والعامة.

وبهذا المعنى تصبح مؤسسات المجتمع المدني التي تقوم على فكرة التطوعية والمؤسسية والإستقلالية، تشكل علاقة وسيطة بين الحكومة والمجتمع، وتقوم بأدوار أساسية ذات مضامين ديمقراطية تتراوح بين الحد من سلطة الدولة بتعزيز المشاركة، وحماية حقوق الإنسان، وتجميع وتنمية المصالح، وبتكوين القيادات وتعزيز القيم الديمقراطية، وربط الممنوعات المتنافرة في الأصل والمساهمة في الإصلاح الإقتصادي والتعزيز المتبادل للحكومة وللحياة المدنية.

وترتكز أهمية المجتمع المدني في مايلي :

– " في كونه يساهم في توعية المواطنين ونقل إنشغالاتهم وأصواتهم للمسؤولين وصناع القرار ويبحث بشكل مستمر عن حلول لمشاكلهم، كما يناضل من أجل تحقيق الشروط الضرورية لتمكينهم من التعبير عن أراءهم ومعرفة حقوقهم والمطالبة بها، فلتحقيق الديمقراطية التشاركية يجب قيام مجتمع مدني فعال لدرجة مراقبة أعمال الحكومة والمؤسسات الخاصة، وإقتراح مناهج مختلفة للمشاركة السياسية .

– يمثل المجتمع المدني من الأساسيات الهامة في التنظيم الإجتماعي والسياسي والثقافي والإقتصادي ولايمثل سلطة الدولة، وتمثل هذه التنظيمات وسائط تعبير ومعارضة بالنسبة إلى المجتمع بشكل سلطة قائمة، فهو مجمل البنى والتنظيمات والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الرمزية الإجتماعية والسياسية والإقتصادية التي تخضع مباشرة لهيمنة السلطة .

– تتحمل تنظيمات المجتمع المدني جانبا كبيرا من المسؤولية في نقل المواطن من مرحلة السلبية السياسية والإستقالة المدنية إلى الحد الأدنى من النشاط السياسي والإقتصادي الإيجابي خاصة في حالات تأزم العالقة مع السلطة، ويمكن تلخيص دورها في دعم السياسات العامة في :

– "المساهمة في تحليل حاجات السكان وتحديد أولويات الحكم .

– المساهمة في تعبئة الساكنة لتمكينها من المشاركة في تدبير الشأن المحلي .

– مساءلة السلطة المحلية من أجل تحقيق الحكامة والرشادة التسييرية .

– التوعية والتحسيس وتوسيع المشاركة والديمقراطية والحوار المجتمعي .

– المساهمة في مر اقبة مدى تحقيق الشفافية في التسيير."[7]

فالقانون 12-06 المتعلق بالجمعيات أجاز مزيدا من الحرية والإستقلالية للجمعيات بعد الإصلاحات السياسية والتي تجسدت في مجموعة من القوانين، فإنه كرس تدخل الحكومة في العمل الجمعوي بالتشديد في شروط وإجراءات التأسيس أو النظام الداخلي والتعامل مع الجهات الأجنبية إضافة إلى الإصلاحات الواسعة التي تمكن الحكومة من حلها وتجميد نشاطها "[8]

المطلب الثالث : الديمقراطية التشاركية

نظرا للتطورات التي عرفها المجتمع الجزائري على المستوى الإقتصادي والسياسي و الإجتماعي، أصبح من الضروري إنخراط جميع المكونات الفاعلة في المجتمع للقيام بعمل تنسيقي وتكميلي بين هذه العناصر، من أجل مواجهة هذه التحولات وكسب رهان التنمية وإنجاح المسار الديمقراطي بالجزائر، ظهر إلي الوجود تطبيق مبدأ الديمقراطية التشاركية، نظرا للحاجة إلى استدراك النقائص التي تعتري الديمقراطية التمثيلية المبنية على العملية الإنتخابية، لذلك فالديمقراطية التشاركية ليست تجاوز التمثيلية، ولكن لها دورا مكملا لها، كما أنها تعمل على تحسين أدائها في نسق من التعاون والحوار البناء بين الأجهزة السياسية والمجتمع المدني والفعاليات الإجتماعية، ونظرا لحداثة مفهوم الديمقراطية التشاركية من الناحية القانونية إختلف العديد من الباحثين في تحديد مفهوم جامع وموحد للديمقراطية التشاركية، فكل فريق منهم ينظر إليها من زاوية مختلفة ومع ذلك فهم يشتركون في إعتبارها آلية من الأليات الحديثة التي تتيح للمواطنين فرصة إتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير شؤونهم العامة ، "فالديمقراطية هي نظام حكم ومنهج إدارة الإختلاف وتعارض المصالح عن طريق توفير شروط المشاركة السياسية الفعالة للمواطنين من أجل إتخاذ القرارات الجماعية الملزمة لهم، فهي ممارسة سياسية وفق شرعية دستورية، تحكم ممارستها منظومة قانونية ويضبط أداءها ومستوى إنصافها توازن القوى بين الدولة و المجتمع، وهذا التوازن هو الضامن لإستقرار والأمن داخل الدولة، فهي شكل أو صورة جديدة للديمقراطية، تتمثل في مشاركة المواطنين مباشرة في مناقشة الشؤون العمومية وإتخاذ القرارات المتعلقة بهم ، كما تعرف بأنها توسيع ممارسة السلطة إلى المواطنين عن طريق إشراكهم في الحوار والنقاش العمومي وإتخاذ القرار السياسي المترتب عن ذلك" [9]

ومصطلح الديمقراطية التشاركية participative démocratie la ظهر في المجال الصناعي والإقتصادي بقوة ، وهذا عندما لجأت بعض الشركات الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية الى إشراك عمالها وإطارتها في كيفية تنظيم وتسيير العمل وإتخاذ القرارات المالية ثم متابعتها ومراقبة تنفيذها، وهنا تبرز روح المناقشة والحوار الهادف.[10] وتتفق معظم التعاريف على أن الديمقراطية التشاركية تمنح كذلك الفرصة للمواطنين بالمساواة للمشاركة في القرارات والسياسات ذات التأثير المباشر على حياتهم ، من خلال صياغة القرارات التي يروها مناسبة لمصالحهم، وإقتراح أراء من أجل صنع السياسة العامة للبلاد، ومحاسبة المنتخبين ومراقبة مدى تنفيذ قراراتهم، وتصل إلى أبعد مدى من خلال المطالبة بحصيلة الأعمال التي قاموا به وبالتالي فهي تتمثل في مايلي :

-" مفهوم الديمقراطية تركز على إشراكهم بطريقة غير مباشرة في مناقشة الإختيارات الجماعية

- تعتبر مكملة للديمقراطية التمثيلية وليست بديلا لها .

– تتسم بالتفاعل المباشر والنشط بين المواطن وقضاياه .وتستهدف ضمان رقابة فعلية للمواطن، وصيانة مشاركته في إتخاذ القرارات ضمن مجالات الحياة التي تعنيه مباشر

– مشاركة المواطن في الحياة العامة للبلاد من تضمن له حرية الرأي، وسهولة الحصول على المعلومات تقديمها والتعليق عليها، وذلك من خلال وجود إعلام حر ومستقل، إضافة إلى تعزيز دور ومكانة المجتمع المدني والأحزاب السياسية دون أن ننس ى تفعيل جملة القوانين المنظمة لعملية الديمقراطية التشاركية.

– وجود مؤسسات تمكن الأفراد من التعبير بصورة تضامنية، فالمشاكل تعالج على مستوى الدولة بل على مستوى المناطق المحلية، بواسطة المؤسسات والجمعيات التي تملك جزءا من السلطة"[11]

وللديمقراطية التشاركية أهداف والتي من بين أهم الأهداف التي تسعى الديمقراطية التشاركية إلى تحقيقها نذكر مايلي :

–" أنها تمثل الهدف الأساسي في تحسين إدارة الشؤون المحلية وترسيخ ثقافة المقاربة في علاقة الإدارة بالمواطن، من خلال إشراك السكان، فهي نظام يمكن من مشاركة المواطنين في صنع القرارات السياسية ذات الأولويات بالنسبة إليهم عن طريق التفاعل المباشر مع السلطات القائمة والمشكلات المطروحة.

– تؤدي إلى تحسين التماسك الإجتماعي وتقوية الرابط الإجتماعي بتنويع العلاقات الإجتماعية على مستوى منطقة معينة، فهي شكل من أشكال تعلم المسؤولية الجماعية، ويمكن لآليات التشاركية أن تيسر وصول الأشخاص الأكثر بعدا على المواطنة إلى ممارستها.

– الديمقراطية التشاركية كحل لأزمة الديمقراطية التمثيلية، بحيث تعتبر الديمقراطية التشاركية تكملة للديمقراطية التمثيلية، أي أن الديمقراطية التشاركية بحاجة ماسة إلى مجتمع مدني وعلى قدر فاعليته وكفاءته تعطي الديمقراطية التشاركية ثمارها وتلعب دورها على أكمل وجه في النظام السياسي.

–تحقيق التنمية في أبعادها الإقتصادية والإجتماعية بتكريس المشاركة ،وترقية تنشيط العمل الجمعوي في ميدان التنمية المحلية.

– تسعى الديمقراطية التشاركية إلى تفعيل دور المواطنين في المجتمع من خلال مساهمتهم في صنع القرارات ووضع السياسة العامة للبلاد، فهي بمثابة همزة وصل بين السلطة والمواطنين، ويتم ذلك عن طريق طرح الإنشغالات والمشاكل والصعوبات التي يواجهها المواطنون والحلول الملائمة لكل منها إلى السلطة العليا.

– تسعى الديمقراطية التشاركية إلى التعريف بأفكار وسياسات الحكومة للمواطنين، على عكس الديمقراطية النيابية التي تسير في إتجاه واحد تقوم بإصدار القرارات عن طريق ممثلين للشعب دون إشراك المواطنين في صنع القرارات.[12]

وللديمقراطية التشاركية مجموعة من الخصائص تتمثل في :

– أن الديمقراطية التشاركية لها دورا كبيرا في فتح المجال نحو المجموعات السياسية في التكاتف والتعاون فيما بينها

بحيث يمكن إعتبار الديموقراطية التشاركية سبيلا نحو تعديل وإصلاح الإدارة المحلية في البلاد.

- تعزز الإحساس بالإنتماء والمسؤولية لدى المواطنين نحو وطنهم بما يدفعهم إلى بذل قصار جهدهم من أجل إصلاح أوضاع حياتهم المعيشية .

- إحترام مبدأ المشروعية، بحيث أن المواطنون يدركون بأنهم جميعا متساوين أمام القانون ولا يشعرون بالتهميش وعدم المساواة مما يجعلهم يبذلون مجهودا أكبر من أجل بناء مجتمع متكامل ومتجانس .

- تسعى الديمقراطية التشاركية إلى بناء الدولة من القاعدة إلى الأعلي فهي تحاول تشجيع وإشراك المواطنين في صناعة القرارات وبناء السياسة العامة للبلاد .

- تسعى الديمقراطية التشاركية إلى المقاربة بين المواطنين وممثليهم، و المشاركة فيما بينهم في مناقشة الحلول الضرورية لجميع مشكلات المجتمع .

- تعتمد الديموقراطية التشاركية على المجالس المنتخبة و التي تعد من بين الأليات الرئيسية التي تكرس وتوسع من نطاق تفعيلها .

المبحث الثاني : دور المجتمع المدني الجزائري في الإدارة المحلية

المجتمع المدني بصفة عامة والجمعيات بصفة خاصة، تعتبر المكان الملائم لنشر الوعي والتواصل والإبتكار والإبداع بين أفراد المجتمع، وتتحقق التنمية المحلية من خلال نشاط العديد من الفواعل سواء الحكومية منها أو غير الحكومية، فالمجتمع المدني له مكانة هامة في الدولة الحديثة على مستويين: أول يتعلق بدوره في تعزيز الحرية الفردية، الخاصة والعامة، وربط شرعية نظام الحكم ودرجة تمثيله المواطنين بمدى تحقيقه هذه الحريات، وبمدى توفيره فرص إختيار المحكومين للحكام وتداول السلطة، وثاني يتعلق بتجسيد الحداثة بوصفها مشروعا مفتوحا للتطور والإزدهار البشري والعمراني، وهذا وضعه في قلب الصراع على طبيعة الدولة وعلاقتها بالمجتمع وتعبيراته الإجتماعية والسياسية،"[13]"فالديمقراطية التشاركية تهدف إلي تنظيم المواطنين في هيئات وجمعيات تتولى عملية بلورة الإحتياجات والمطالب، فهي بحاجة إلى مجتمع مدني مستقل وفعال، فتعد خاصية الإستقلالية من أهم ما يميز المجتمع المدني بمعنى أن ال تكون تنظيماته خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الأفراد أوتابعة لها بالشكل الذي يسهل السيطرة عليها وتوجيه نشاطها بما يخدم مصالحا وليس مصالح المجتمع أو الفئة التي تمثلها."[14]" .

فالمجتمع المدني في الجزائر له أهمية ترتكز على تجسيد دور المواطن في تحقيق الديمقراطية التشاركية وتفعيلها، فهو يوفر قناة للمشاركة الإختيارية في المجال العام النابعة من الإرادة الحرة وليس من التعبئة الإجبارية التي تفرضها الدولة، ومن خلالها تتم المساهمة في تنمية وتطوير المهارات والقدرات الفردية بشكل يقلل العبء على الحكومة .والحديث عن المجتمع المدني هو ذاته الحديث عن الجمعيات، فهي ضلع من أضالع المجتمع المدني إلى جانب الأحزاب والنقابات والإتحادات المهنية وجمعيات أهلية، ومراكز بحثية، تتحدد وظائفها بالقيام بأعباء جديدة تتخطى الحدود النمطية بتداركها الفراغ والعجز الذي أوجدته المؤسسات الرسمية ، يعبر من خلالها المواطن على طموحاته وآرائه مما يشكل دعما للديمقراطية ، حيث تغيب كل أشكال التأطير سواء من طرف مؤسسات الدولة أو الأحزاب، وتبقى الجمعيات المنتدى الوحيد الذي تلتقى فيه الأفكار والإقتراحات الشعبية والملجأ الوحيد للفئات المعوزة والمهمشة

لطرح قضاياهم، وبما أنه من المستحيل عمليا إستشارة جميع المواطنين في الوقت نفسه، فإنه البد من الإستعانة بممثلين عن المجتمع الموسع والمنظم في الجمعيات وتجمعات مختلفة وفتح المجال أمام ممثلي الجمعيات ، وهو ما نص عليه المشرع الجزائري في المادة 12 من قانون البلدية رقم 11-15.[15]

هذا الدور الذي يؤديه المجتمع المدني، عزز من مكانته مما جعله ملازما للدولة العصرية، بل أكثر من ذلك، بحيث أصبح "كشريك ثالث في النظام الديمقراطي التشاركي و الذي يعرف بالحكم الراشد ، إلى جانب القطاع الخاص والقطاع الحكومي، فالمجتمع المدني بهذا المنظور هو الذي يؤمن بنية مساعدة ومنظمة للعمل الإنساني غير الربحي، والتي يعمل فيها الناس بإرادتهم بعيدين عن أي ضغط حكومي"[16]، "فالمجتمع المدني له الدور الفاعل في دعم التدبير العقلاني للموارد والمشاريع التنموية على المستوى المحلي والمتمثلة في الجمعيات النسوية، و الإتحادات الطالبية،

والجمعيات الثقافية وغيرها من الجمعيات التي تعد من القنوات العاملة على تشكيل رأي عام ضاغط على الحكمة عبر الربط بين المواطن و الجهاز السياسي بتجميع المطالب الشعبية والتعبير عن الإيرادات والمواقف الفردية فهو يعزز الجودة السياسية التي تعنى ببناء نظام حكم قائم على الأداء الفعال والعقلانية والشفافية وإحترام حقوق الإنسان والتداول على السلطة القائمة على أسس الحكم الراشد ،مع تعزيز الرأي العام وتوضيح المطالب المجتمعية مع تأسيس ثقافة مدنية ووعي سياسي، فالديمقراطية التشاركية قوامها الشراكة الفعالة بين حركات المجتمع المدني والإدارة المحلية بغية الوصول إلى التعاون وبناء العلاقات على أسس جديدة تبتعد عن الأساليب التقليدية في إدارة الشأن المحلي، ومنه أصبح لحركات المجتمع المدني الدور الفاعل في العملية التنموية على المستوى الوطني أو المحلي لتقديم أي مساهمات مفيدة بصفة إستشارية أو تنفيذية" [17]، وفي هذا السياق فإن الدستور الجديد سنة 2020 ركز على محورية المجتمع المدني، بداية بالديباجة التي أشركت الجمعيات الأهلية في تسيير الشأن العام، من خلال إقامة منظمات مجتمع مدني ناجحة وراسخة تستدعي نشر ثقافة مدنية كمدخلا للعمل على إنخراط المواطنين في الشأن العام، ليساهم في ترسيخ الفعل التشاركي مكانة رسمية وقانونية، من خلال ترسيم النص القانوني لمسؤولية السلطات العمومية والمجالس المنتخبة لتخصيص مجال لمساهمة المواطنين في القرار العمومي، إذ تكمن أهمية الديمقراطية التشاركية مشروعية الديمقراطية التمثيلية أو النيابية فإنه من الضروري إستكمالها بالديمقراطية التشاركية التي ستمكننا من الإستفادة من كل الخبرات الوطنية والجهوية والمجتمع المدني الفاعل وكافة فعاليات المجتمع ومكوناته، فالتغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري و التحولات الطارئة على بنية المجتمع المدني وآليات سيره و تسييره،إستدعت إلي إنشاء "المرصد الوطني للمجتمع المدني"، ونص دستور الرئيس تبون على إنشائه لأجل ترقية دوره على مختلف الأصعدة والشؤون التي تهم البلاد والمجتمع، وتتجسد مهام المرصد الوطني للمجتمع المدني في إقتراح البدائل و الحلول و رصد مختلف تطلعات أطياف المجتمع المدني و الوصول إلى وضع المقترحات الكفيلة بإعادة بناء المنظومة القانونية الجديدة النافعة للبلاد والعباد ومسايرة مختلف التحولات في الجزائر والعالم .

المطلب الأول: المرصد الوطني للمجتمع المدني في الجزائر

يهدف المرسوم الرئاسي إلي تحديد تشكيلة المرصد الوطني للمجتمع المدني ومهامه وتنظيمه وسيره فهو هيئة إستشارية لدى رئيس الجمهورية ، بحيث يشكل إطارا للحوار والتشاور والإقتراح والتحليل والإستشراف في كل المسائل المتعلقة بالمجتمع المدني وترقية آدائه، كما يتمتع المرصد بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي ومقره بالجزائر العاصمة ،ويساهم المرصد في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة ويشارك مع المؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية، ويقدم آراء وتوصيات وإقتراحات بشأن وضعية المجتمع المدني وإنشغالاته وآليات تعزيز دوره في الحياة العامة ، ولقد حدد المرسوم رئاسي[18]

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للمرصد الوطني للمجتمع المدني ونظام عمله[19]

رئيس المرصد يرفع تقريرا سنويا إلى رئيس الجمهورية، يتضمن حصيلة النشاطات وتقييم وضعية المجتمع المدني، ويتضمن إقتراحه وتوصياته لتعزيز وترقية نشاط المجتمع المدني، كما يتولى رئيس المرصد إبرام الاتفاقيات، ورفع التوصيات والآراء إلى رئيس الجمهورية والوزير الأول أو رئيس الحكومة، وممارسة السلطة السلمية على مجموع المستخدمين، وتمثيل المرصد في جميع أعمال الحياة المدنية وأمام القضاء، كما يعتبر الناطق الرسمي للمرصد.

ونبه المشروع إلى أن أعضاء المرصد، ملتزمون بواجب التحفظ وسرية المداولات، على أن يستفيد رئيس المرصد وأعضاؤه من حماية الدولة من جميع الضغوط والتهديدات والإهانات أو القذف أو الاعتداءات مهما كان نوعها، على تكون العضوية في المرصد بالمجان، لكن يتكفل المرصد بنفقات إيواء أعضائه وإطعامهم ونقلهم خلال مدة الدورات، والشكل رقم(1) يوضح الهيكل التنظيمي للمرصد الوطني للمجتمع

المدني.

الهيكل التنظيمي المرصد الوطني للمجتمع المدني(مرسوم رئاسي رقم 21-139 المؤرخ في 29 شعبان عام 1442 الموافق ل 12 أفريل سنة 2021 يتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 29 المؤرخة في 6 رمضان 1442 الموافق ل 18 أفريل سنة 2021، ص13)،

المطلب الثاني: تشكيلة المرصد الوطني للمجتمع المدني، ومهامه وتنظيمه وسيره

يعد هذا المرصد هيئة إستشارية لدى رئيس الجمهورية، ويمكن عند الإقتضاء إنشاء فروع له، كما أنه يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، كما تضع الدولة تحت تصرف المرصد كل الموارد المالية والبشرية والمادية اللازمة، و يعتبر المرصد هيئة إستشارية تابعة للرئاسة الجمهورية، تعمل على ترقية المواطنة والممارسة الديمقراطية وتكريس القيم الوطنية، على المستويين المحلي والوطني، تجسيدا لإلتزامات رئيس الجمهورية الجزائرية ، فإنشاء المرصد الوطني تحت رعاية الرئاسة سيعزز من مكانة المجتمع المدني عبر دسترة مكانته وترسيم إطاره التشريعي والتنظيمي ،حتى تمنحه مكانة قوية لتكريس أدائه الديمقراطي عبر مساهمته ومرافقته الميدانية في صناعة القرار الوطني ،وتضمن الدستور الجديد ستة مواد دستورية (10 و16 و53 و60 و205 و213) حول دور المجتمع المدني، ترسم دور المجتمع المدني، وتمكينه في المشهد السياسي والجمعوي، ونص الدستور على تأسيس المرصد الوطني للمجتمع المدني الذي يمكن أن يطلب من أي هيئة أو مؤسسة عمومية أو خاصة، وثائق أو معلومات أو أي

توضيحات مفيدة، ولا يمكن استعمال المعلومات والوثائق المذكورة في غير غرض الأغراض التي طلبت من أجلها وعليه نجد بأن المواد تنص على :[20]

– تقديم الأراء والتوصيات والإقتراحات بشأن الوضعية المجتمع المدني وإنشغالاته وأليات تعزيز دوره في الحياة العامة

– تقيم أدأء المجتمع المدني وتطويره وفق إحتياجات المجتمع والإمكانيات المتاحة وإقتراح الحلول لمختلف الإختلالات التي تحول دون المشاركة الفعالة في الحياة العامة وإخطار الجهات المختصة بذلك والقيام بأعمال من تساهم في التنمية الوطنية المستدامة

– تقديم الأراء والإقتراحات في مجال ترقية مشاركة المجتمع المدني في وضع السياسات العمومية وتنفيذها علي جميع المستويات وفق مقاربة ديموقراطية تشاركية وتقديم الإستشارة لفائدة مختلف فعاليات المجتمع المدني بهدف دعم القدرات الذاتية في مجال العمل الميداني

– المساهمة في إرساء أسس التشاور والحوار بين كل فعاليات المجتمع المدني والسلطات العمومية من أجل جعل المجتمع المدني مساهما فعالا في التنمية الوطنية المستدامة والمشاركة في كل الأعمال التي تبادر بها الهيئات والمؤسسات العمومية ذات الصلة بنشاط المجتمع المدني

– دراسة سبل المشاركة في تطوير ومساهمة الجالية الوطنية بالخارج في مختلف البرامج والنشاطات المتعلقة بالمجتمع المدني على المستوي الوطني وإدماجه ضمن مسار التنمية الوطنية .

– المساهمة في نشر القيم والمبادئ الوطنية وإقتراح الأليات الأساسية لتشجيع العمل التطوعي والعمل الصالح العام في نشاط المجتمع المدني وتنمية روح الإنتماء وتعزيز قدرات الأفراد على التواصل فيما بينهم

– المبادرة أو المساهمة في أي دراسة تهدف إلي ترقية وتفعيل مختلف فعاليات المجتمع المدني في جميع المجالات

– تنظيم المؤتمرات والأيام الدراسية والدورات التكوينية والندوات والجلسات الوطنية والمحلية للمجتمع المدني

– إبداء الرأي في مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة بمهامه والتي تتطلب رأيه فيها

– ترقية التشاور والتعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة بالتنسيق مع مصالح الوزير المكلف بالشؤون الخارجية

ومنه نستنتج بأن المرصد يهتم بمايلي:

– رصد الإختلالات التي تحول دون المشاركة الفعالة للمجتمع المدني في الحياة العامة وإخطار الجهات المختصة بذلك والقيام بكل عمل من شأنه ترقية نشاط المجتمع المدني، ودراسة سبل إشراك وتطوير مساهمة الجالية في مختلف البرامج والنشاطات المتعلقة بالمجتمع المدني على المستوى الوطني وإدماجها في منظومة التنمية الوطنية وتطوير الإعلام والتواصل معها، وتقديم الرأي والتوصيات والإقتراحات في مجال ترقية مشاركة المجتمع المدني في وضع وتنفيذ السياسات العمومية على جميع المستويات وفق مقاربة ديمقراطية تشاركية، وتقييم أداء المجتمع المدني على ضوء إحتياجات المجتمع والإمكانيات المتاحة واقتراح تصور عام لدوره في التنمية الوطنية المستدامة، والمشاركة في كل الأعمال التي تبادر بها الهيئات والمؤسسات العمومية ذات الصلة بنشاط المجتمع المدني.

– نشر القيم والمبادئ واقتراح الآليات الأساسية لتشجيع العمل التطوعي وتنمية روح الإنتماء وتعزيز قدرات الأفراد على التواصل فيما بينها، والعمل على تطوير مستويات أداء المجتمع وتشجيع بروز العمل للصالح العام في نشاطه، وإبداء المشورة لفائدة مختلف فعاليات المجتمع المدني بهدف دعم قدراتها الذاتية في مجال العمل الميداني.

المبحث الثالث : المرصد الوطني الجزائري للمجتمع المدني ودوره في تفعيل الديموقراطية التشاركية بالإدارة المحلية.

بعد قرار رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون إنشاء المرصد الوطني للمجتمع المدني كهيئة إستشارية مهمتها الإقتراح والتحليل والإستشراف والمساهمة في تفعيل البرامج التنموية، ساهم المرصد الجزائري للمجتمع المدني مع مختلف فعاليات المجتمع المدني في التحولات الكبيرة التي تعرفها الجزائر، من خلال المشاركة الفاعلة في مختلف البرامج التنموية والمبادرة إلى طرح الأفكار المبتكرة، وهو الأمر الذي جعلها تتحول من هياكل تضامنية موسمية إلى مؤسسات وتنظيمات مشاركة لتحقيق التنمية المحلية وإيصال صوت المواطن وإنشغالاته فيما يخص كل القضايا الهامة التي تخص ترقية وتنظيم المجتمع المدني وتعزيز دوره في مختلف القضايا الوطنية الراهنة، فتحول بذلك المجتمع المدني من العمل الجواري إلى تنفيذ البرامج التنموية تكريسا لمفهوم الدولة الإجتماعية من خلال مايلي :

– "المساهمة في تفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية، وحتى صياغة القوانين الأساسية المتعلقة بالمواطنة ونشاط المجتمع المدني.

– نقل إنشغالات المواطنين ورفع إهتمامات نشاط الجمعيات المدنية، كما وعدت على العمل على مراجعة عميقة للعمل الجمعوي وتقديم رؤى ونظرة حديثة تتماشى وتطور المجتمع.

نقل إنشغالات واهتمامات المواطن، وتوطيد العلاقة بين الفرد ومؤسسات الدولة، وأن عودة النشاط الجمعوي إلى الحركية والتأطير من شأنه إعادة الديناميكية المجتمعية، ويفتح أفق التكوين والتنظيم ويخلق جو التنافس الإيجابي.

تقديم إضافة نوعية وتأطير فعال، ويساهم في رفع العقبات أمام تطور المجتمع المدني بشكل أفضل".

المرصد الجزائري للمجتمع المدني وتعزيز دوره في تجسيد مهامه كشريك أساسي في صياغة وتجسيد السياسات الحكومية.

– المساهمة في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة ويشارك مع المؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية، ويقدم آراء وتوصيات واقتراحات متعلقة بوضعية المجتمع المدني وانشغالاته وآليات تعزيز دوره في الحياة العامة .

- تقييم أداء المجتمع المدني وتطويره على ضوء احتياجات المجتمع والإمكانيات المتاحة واقتراح تصور عام لدوره في التنمية الوطنية المستدامة ورصد *الاختلالات* التي تحول دون مشاركته الفعالة في الحياة العامة،وإخطار الجهات المختصة بذلك والقيام بكل عمل من شأنه ترقية نشاطه.
- إبداء الرأي والتوصيات والاقتراحات في مجال ترقية مشاركة المجتمع المدني في وضع السياسات العمومية وتنفيذها على جميع المستويات وفق مقاربة ديمقراطية تشاركية وتقديم المشورة لفائدة مختلف فعاليات المجتمع المدني بهدف دعم قدراتها الذاتية في مجال العمل الميداني.

- المساهمة في إرساء أسس للتشاور بين كل فعاليات المجتمع المدني والسلطات العمومية، قصد جعل المجتمع المدني مساهما فعالا في التنمية الوطنية المستدامة، والمشاركة في كل الأعمال التي تبادر بها الهيئات والمؤسسات العمومية ذات الصلة بنشاط المجتمع المدني
- دراسة سبل اشراك وتطوير مساهمة الجالية الوطنية بالخارج في مختلف البرامج والنشاطات المتعلقة بالمجتمع المدني على المستوى الوطني، وإدماجها ضمن مسار التنمية الوطنية وتطوير الإعلام والاتصال معها
- نشر القيم والمبادئ الوطنية واقتراح الآليات الأساسية لتشجيع العمل التطوعي والعمل للصالح العام في نشاط المجتمع المدني وتنمية روح الانتماء وتعزيز قدرات الأفراد على التواصل فيما بينهم"[21]

المطلب الأول : أهمية مشاركة المرصد الوطني الجزائري للمجتمع المدني في التنمية المحلية

تتدخل هياكل المجتمع المدني ممثلة في المرصد الوطني للمجتمع المدني في الشأن المحلي من خلال المساهمة في العملية التنموية عبر تقوية قدرات الجمعيات المحلية والوطنية وتمكينها من تنمية مهارات الأفراد والجماعات من خلال توفير فرص التدريب في مختلف المجالات كالتخطيط الإستراتيجي وصياغة البرامج التنموية و سبل توسيعها عبر توسيع المشاركة فيها من خلال إدماج كل المتدخلين من مؤسسات الدولة والإدارات الجهوية وممثلي المجالس البلدية وممثلين عن المجتمع المدني،ويرتبط نجاح منظمات المجتمع المدني في دعم التنمية المحلية بمدى قدرتها على القيام بدراسات ميدانية والتمحيص في الواقع المحلي عبر خلق قاعدة بيانات تحتوي على أراء المواطنين في الحكم المحلي الى جانب جمع المعطيات المتعلقة بالعديد من المؤشرات الخاصة بكل مجتمع محلي إنطلاقا من رغبة المواطنين ومن تصوراتهم حول المجتمع المحلي ،مما يجعل العملية التنموية تبدو أسهل وأسرع وأنجع من خلال تحديد الأولويات وإتخاذ القرارات المناسبة وجدولة المشاريع ذات الأولوية بطريقة تشاركية من خلال مشاركة المواطنين في السيرورة التنموية. [22]

المطلب الثاني : دور المرصد الوطني في تفعيل الديمقراطية التشاركية من خلال

– دور الفرد في المجتمع فهو نواة المجتمع وهو مصدر قوته واليد العاملة فيه، فإذا كان المجتمع هو الذى يضع الأهداف العامة والمهام المتوقعة من كل فرد فإن الفرد هو من يقوم بفعل التنفيذ وهو من يؤدى الأدوار المطلوبة منه ويشارك فى تحقيق الأهداف التى رسمها المجتمع له وفقا لمعايير الأداء المتوقع[23]

– يعتبر الأطار الأنسب لتمثيل شرائح كبيرة من المواطنين يتقاسمون نفس الإنشغالات المتعلقة بحياتهم اليومية، ويستطيعون من خلالها المشاركة في صياغة القرارات المتعلقة بتسيير الشأن المحلي وتنفيذها.

–يستطيع المرصد الوطني ممارسة الضغط على الجهات الرسمية بالنقد والرقابة لضمان شفافية تسييرها للشأن العمومي على المستوى المحلي

– تفعيل دور المرصد الوطني يتيح للسلطات المحلية إطارا للحوار وحل المشاكل اليومية للمواطن بشكل يساهم في دعم الثقة بينها وبين المواطنين .

– مشاركة المواطنين في تدبير الشأن العام من خلال الجمعيات يؤدي إلى تجميع الطاقات وتبادل الأراء للوصول إلى الأليات المناسبة للتكفل بإنشغالاتهم، وتضمينها في مطالب تتكفل هذه التنظيمات بتبليغها للجهات الرسمية،

لتجسدها في مشاريعها ومخططاتها التنموية، مما يجعل هذه المخططات إنعكاسا لمقترحات المواطنين ورغباتهم و تحظى بقبوله [24]

– للمرصد الوطني للمجتمع المدني دور هام كشريك فعلي مع الإدارة المحلية في تجسيد الديمقراطية التشاركية من خلال إختيار القيادات الأفضل بحسن إدارة وتسيير الجماعات المحلية والإقليمية تضم العناصر الفاعلة في المجتمع المدني تعمل لأجل مستقبل أفضل وتتشارك في أهداف عامة لتحقيق العدالة والمساواة وإحترام الكرامة الإنسانية

– المساهمة في العملية التنموية على المستوى المحلي بقيامه بالدور الرقابي على أعمال المجالس المحلية وبالتالي تعزيز دوره في تجسيد مهامه كشريك أساسي في صياغة وتجسيد السياسات الحكومية.

– المرصد الجزائري للمجتمع المدني يجمع فعاليات المجتمع المدني مع مختلف الهيئات الحكومية وذلك لتقديم مقاربات تنعكس بشكل إيجابي على المجتمع

– تعزيز القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة، علاوة على مشاركته مع المؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية بتقديمه أراء وتوصيات واقتراحات بشأن وضعية المجتمع المدني وانشغالاته وآليات تعزيز دوره في الحياة العامة

المطلب الثالث :مشاكل ومعوقات تطبيق الديمقراطية التشاركية في الجزائر

يواجه المرصد الوطني للمجتمع المدني العديد من الصعوبات التي تعيق تجسيده الفعلي وتحول دون تحقيق الأهداف والتي منها :

– إنخفاض المستوى الفكري والوعي السياسي لدى المواطنين يعد من بين المشاكل الحساسة التي تحول دون تكريس الديمقراطية التشاركية.

– إنكماش روح المبادرة لدى المجتمع المدني وإعتماده على الدولة في كل شيء .

– إفراط الإدارة في إستعمال مبدأ السرية وغياب الشفافية في إتخاذ القرارات .

– صعوبة الولوج إلى الإدارة المحلية والوصول إلى المسؤولين والمعلومة .

– ضعف المشاركة لدى المواطن ومنظمات المجتمع المدني

– عدم إتباع بآراء واقتراحات الأفراد بمحمل الجدية

– إهمال دور المواطن في مجتمعه بحيث توجد مناطق غنية بالكفاءات البشرية لكنها لا تستغل في المشاركة في برامج التنمية المحلية .

– ضعف تأطير المجتمع المدني من خلال الجمعيات والنقابات وغيرها.

– نقص فعالية التواصل السلبي بين المجتمع المدني والمجالس المنتخبة .

– استبعاد الفئات المهمشة من المواطنين،

– ضعف التنشئة والثقافة والسياسية للأفراد

– ضعف المجتمع المدني والبعد السياسي:

– ضعف الأحزاب السياسية .

– ضعف ثقافة المشاركة لدى المواطنين

– سوء توظيف الديمقراطية التشاركية [25]

"والملاحظ في الجزائر هو تبعية جزء كبير منهل لسلطة والإدارة بسبب غياب الإستقالية المالية والتبعية للمجتمع السياسي، مما يعيق تمثيله الجيد للمواطنين من جهة، ويضيق نشاطه من جهة أخرى الأمر الذي سينعكس سلبا على دوره في الشأن المحلي، ويفقد المواطن ثقته بالمؤسسات والإدارات المحلية خاصة وأن ثقة المواطنين في الإدارة متغير هام لتحقيق الهدف من الديمقراطية التشاركية [26]

خاتمة:

دور المجتمع المدني لا يقل شأنا عن دور الفاعلين الأساسيين في المشاركة في تحقيق التنمية على المستوى المحلي. فالتنمية المحلية لا يمكن أن تكون تنمية ناجعة ما لم تكن بصفة تشاركية مؤطرة بممارسة ديمقراطية حقيقية تنطلق من المجتمعات المحلية قصد ضمان الأمن الإنساني وتأمين الإستقرار الإجتماعي.

ولمؤسسات المجتمع المدني أهدافا تسعى لتحقيقها حيث تنتهي بإشباع إحتياجات المجتمع من خلال دورها الخدمي و الخيري و تفعيل المشاركة الواعية و الفاعلة في إحداث التنمية المستدامة و تطوير الوعي بكافة أنواعه لدى جميع شرائح المجتمع، فالمرصد الوطني للمجتمع المدني الجزائري مستقل وفاعل ورافد للمشاريع التنموية للدولة؛ وقادر على طرح البدائل والأفكار الجيدة في مختلف القطاعات، فميزة المجتمعات المعاصرة هو إطلاق الإرادات والمبادرات المجتمعية لتنمية الإبداع الجماعي والمساهمة في المشاريع التنموية التفصيلية التي لا يمكن للدولة أن تستوعبها وتستغرقها، فالمجتمع المدني القوي هو داعم حيوي وعنصر أساس في نجاح السياسة العامة وممارسة الرقابة الشعبية بكفاءة، بحيث يساهم هذا المجتمع في توجيه الرأي العام وخلق إندماج الوعي الإجتماعي بضرورة حماية الطبقات الهشة من المجتمع والدفاع عن الفئات المحرومة المهشمة و الشباب في مسارات التنمية وتنظيم المهن المختلفة، مراقبة أداء وعمل الأجهزة الرسمية عند قيامها بالسياسة العامة والذي يتطلب إعتماد مبدأ الشفافية في كل مجالات تدخلها، وهذا ما يمكن أن يحول هذه المنظمات المدنية إلى نموذج المستقبلي المراد بناؤه في إطار مبادئ الحكم الراشد، ويتحقق ذلك بمشاركة كل الفاعلين في صياغة إتفاقية للحد من حجم الإجراءات البيروقراطية وكذلك السلبية إلتي تؤثر على العملية التنموية وتعرقل تطوير المجتمع وترقيته.

ومنه يمكن القول إن المرصد الوطني للمجتمع المدني يعتمد على تفعيل الديمقراطية التشاركية كممارسة سياسية ومكملة لدور الديمقراطية التمثيلية؛ وذلك بما تخوله من تنويع لحقل الفاعلين في الشأن العمومي، ما يمكن من حشد مختلف الخبرات، إلا أن الاستفادة من هذه الأخيرة يتطلب تنظيم هذه المشاركة وتنويع الآليات الناجعة وجعلها ذات جدوى وفاعلية، وقد لا يتحقق هذا المطلب إلا من خلال تعزيز مبدأ الشفافية وجودة التواصل للرفع من مستوى إهتمام المواطن معرفيا وعمليا بالمشاركة في السياسات العمومية.

توصيات :

إستحداث آليات تسمح بترشيح الكفاءات لرئاسة الجمعيات المحلية و كذا آليات لتعزيز مفاهيم الديمقراطية التشاركية خدمة للصالح العام .

– تنظيم دورات تكوينية لإطارات الدولة حول كيفية التعامل و التنسيق مع أعضاء المجتمع المدني

– مساعدة الجمعيات في الحصول على مقرات لمزاولة نشاطهم مع اقتراح استحداث يوم وطني للمجتمع المدني.

– لتعزيز دور الجمعيات و المجتمع المدني، تشخيص شامل للمجتمع المدني وتحديد المعوقات التي تحول دون تطوير أدائه بأطر فعالية و نجاعة من خلال استحداث آليات لتعزيز ممارسة الديمقراطية التشاركية" ضرورة المساهمة في ترسيخ و تجسيد مفهوم المواطنة و المشاركة الفعالة مبرزة أن المشاركين ينحدرون من شتى فئات المجتمع.

– تعزيز عمل المجتمع المدني" و "الديمقراطية التشاركية" و "إضفاء الطابع المؤسسي على العمل التطوعي" و "أخلاقيات عمل المجتمع المدني و توعيته".

– للمجتمع المدني أن يؤدي رسالته ويكون فاعلا ومؤثرا إيجابيا في الواقع ودافعا بالشأن التنموي في المحليات، فمن الضروري أن تكون البيئة العامة التي ينشط فيها سليمة والتي تضمن خصوصيته ومكانته في المجتمع وفي الدولة تشريعا وممارسة

الهوامش:

1. محمد عبد الوهاب،(2004) البيروقراطية في الإدارة المحلية ، بدون. طبعة، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر مصر، ص68
2. مجموعة خبراء،(2017) دور الاقتصاد في تنمية المجتمع، ط1 ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة مصر ، ، ص 72
3. عتيقة كواشي، (2011/2010)اللامركزية الإدارية في الدول المغاربية : دراسة تحليلية مقارنة . مذكرة ماجستير. تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح،ص29
4. المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، (سنة 1977) موسوعة الحكم المحلي نظم الحكم المحلى فى الدول العربي دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع ، القاهرة مصر ، ص123
5. محمد خشمون، (2011/2010) مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية: دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة .رسالة دكتوراه. قسم علم الإجتماع، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة منتوري ، ،ص37
6. خلوف عقيلة ، (سنة 2017) ،الحكم الراشد ودوره في تفعيل المشاركة المجتمعية في ادارة الميزانية العامة ، المجلد 1 العدد16 ، مجلة الإقتصاد الجديد ، ص189
7. مريم لعشاب، ،التكريس الدستوري لمبدأ تشجيع الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية"، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية العدد11 ، ص205
8. قانون رقم 12 – 06 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012، يتعلق بالجمعيات الجريدة الرسمية – العدد 02 بتاريخ الأحد 21 صفر 1433 – 15 يناير 2012، ص 6
9. أحمد صابر حوحو، (2001)مصادر المشروعية وإشكالية الديموقراطية في الوطن العربي،، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع القانون الدستوري وعلم التنظيم السياسي، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، ،ص 89
10. الأمين شريط،(2018) ،الديمقراطية التشاركية الأسس والأفاق، مجلة الوسيط،الجزائر، العدد 06 ،ص 2
11. فريدة حموم (ديسمبر 2018) ،المعيقات السياسية أمام تحقيق ديمقراطية تشاركية فعلية في الجزائر ،مجلة أبحاث قانونية وسياسية العدد السابع، ص93
12. عبد الله غالم، مسعودة رداس، (أفريل 2019)، فواعل تسيير الإدارة المحلية في ظل الديمقراطية التشاركية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، مخبر أثر الإجتهاد القضائي على حركة التشريع، المجلد 3 ،العدد 1 ، ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 6
13. العياشي عنصر ما هو المجتمع المدني؟ الجزائر نموذجا،(7–12 ماي/أيار 2000) ورقة مقدمة لندوة "المشروع القومي و المجتمع المدني" تنظيم قسم الدراسات الفلسفية و الإجتماعية، كلية الآداب و العلوم الإنسانية. سورية، جامعة دمشق، 7–12 ماي/أيار 2000، ص 23
14. بادريس بن حدة،(جانفي 2017) آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في عمل الإدارة المحلية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية،جامعة باتنة1، العدد 10 ، ص294

15. لصلح نوال،(سبتمبر 2018) الديمقراطية التشاركية رافعة التنمية المحلية قرءاة في قانون البلدية رقم 11 – 10،مجلة الحقيقة، مجلد 17 ،العدد3 ، ص101
16. قوي بوحنية،(17ديسمبر2008)، دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد، حرر في الملتقى الوطني حول" التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.، ص10
17. سهام حروري، ،الديمقراطية التشاركية المحلية مقاربة مفاهيمية، مجلة المفكر، المجلد 10 ،العدد 2،جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص6
18. مرسوم رئاسي رقم 21-139 المؤرخ في 29 شعبان عام 1442 الموافق ل 12 أفريل سنة 2021 يتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 29 المؤرخة في 6 رمضان 1442 الموافق ل 18 أفريل سنة 2021، ص13
19. نفس المرسوم الرئاسي السابق الذكر .
20. نفس المرسوم الرئاسي السابق الذكر .
21. نفس المرسوم الرئاسي السابق الذكر .
22. بوشنقير ايمان ،رقامي محمد ، (30-03-2014) ، دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة العدد الثاني من مجلة جيل حقوق الإنسان قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسير – جامعة باجي مختار عنابة ، ص 31
23. كامل مها، (12 مارس 2008) ،تفعيل دور المجتمع المدني لتعزيز مشاركته في عملية التنمية، ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي الأول حول دور المجتمع المدني في القمة الاقتصادية، التنموية و الاجتماعية، شراكة من اجل التنمية، القاهرة.
24. الأمين سويقات، (جوان 2017) دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية؛ دراسة حالتي الجزائر والمغرب، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد17 ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص 245.
25. محمد لمين لعجال، (2001) إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم "، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 12 ،بسكرة، ، .ص246
26. ريمة مشطوب (سنة2022/2021) ،الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية في الجزائر رسالة دكتوراه العلوم في فرع علم الاجتماع تخصص: علم اجتماع السياسي قسم: علم الاجتماع كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية جامعة محمد لمين دباغين. سطيف2 ، ، ص237